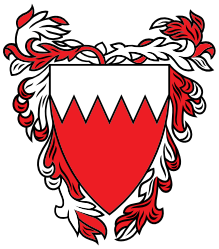

حكومة مملكة البحرين

Government of Bahrain

برنامج عمل الحكومة

٢٠١٩ - ٢٠٢٢

أمن اقتصادي واجتماعي مستدام في إطار توازن مالي

الفصل التشريعي الخامس

٢٣ جمادى الاول ١٤٤٠هـ

٢٩ يناير ٢٠١٩ م

صاحب السمو الملكي الأمير

سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير

خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

المحتويات

الملخص التنفيذي 1

موجز حول الوضع الاقتصادي والمالي 2

التوجهات العامة 5

الأهداف العامة 7

الأولويات: 8

1. تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع 9

2. الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية 11

3. تأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة 13

الملخص التنفيذي

سيركز برنامج عمل الحكومة (2019-2022) على البناء على ما تحقق من مكتسبات للوطن والمواطنين، في ظل الوصول إلى توازن مالي بين المصروفات والإيرادات مع الاستمرار في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي واستقرار نقدي وتنمية شاملة.

وقد روعي عند إعداد البرنامج على أن يشمل أهم التوجهات والسياسات والمبادرات المراد تحقيقها على امتداد الأعوام الأربعة المقبلة بما يحافظ على الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات اللازمة للمواطن وبما يحافظ على مكتسباته الحالية، ودون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية، والعمل على تحسين ظروفه المعيشية، ليظل هو محور التنمية وغايتها الأساسية.

وتم إعداد برنامج العمل بناء على متطلبات المرحلة القادمة مع الاستناد بشكل أساسي على مخرجات ورش عمل عقدت تحت عنوان (التطلعات المستقبلية) شارك فيها المسؤولون من مختلف القطاعات الحكومية، واستعرضوا خلالها أبرز التوجهات المستقبلية الهادفة إلى مواصلة المسيرة التنموية في ظل التحديات المالية، وبما يتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وعند وضع البرنامج، تم الاسترشاد بكتاب التكليف الصادر من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وخطاب جلالته خلال تفضله بافتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس، علاوة على متطلبات التنمية المستدامة، وبرنامج التوازن المالي.

إن التعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سيكون عاملاً أساسياً لنجاح برنامج عمل الحكومة، وأهم مقومات العمل لتسيير دفة الوطن للأمام وتجاوز التحديات، وبَدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية وتحقيق المزيد من المنجزات، بما يعود بالنفع على المواطنين في كافة مناحي الحياة.

موجز حول الوضع الاقتصادي والمالي

بفضل سياسات تنويع القطاعات الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، بلغ متوسط النمو للناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.7% بالأسعار الثابتة خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2017، وسجلت القطاعات غير النفطية نمواً في المتوسط السنوي بنسبة 4.4%.

نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي

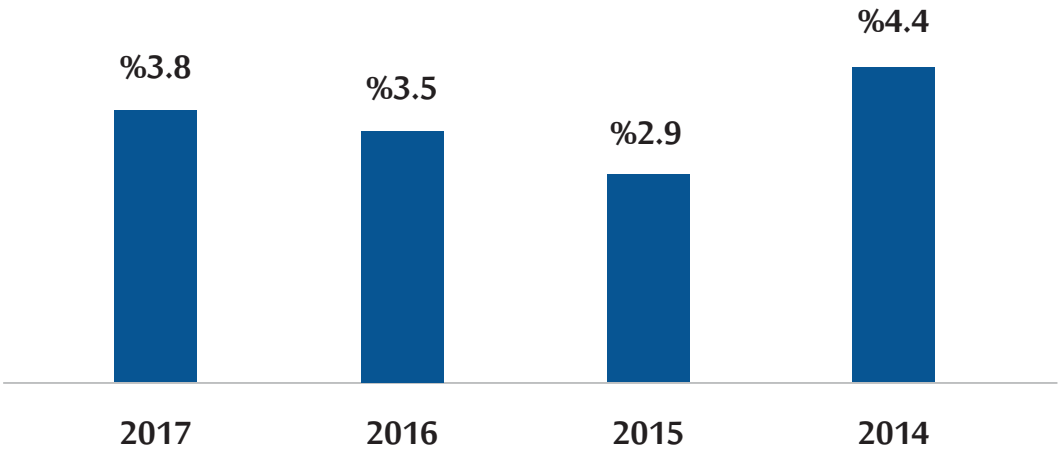

وبلغ معدل النمو خلال عام 2017 نسبة 3.8%، بسبب الحركة الإيجابية في القطاعات غير النفطية التي تشكل حوالي 82% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفض النمو في القطاع النفطي بمعدل 0.7%.

نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

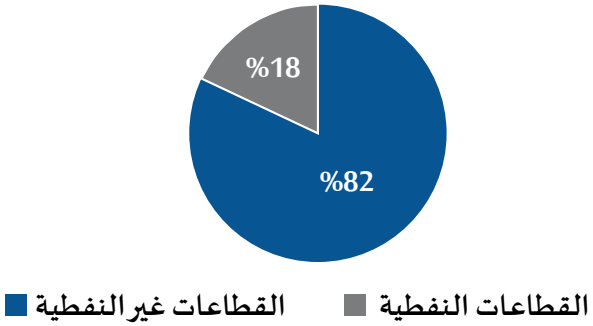

وظل معدل التضخم في حدود منخفضة تراوحت بين 1.4% و 2.8% خلال الأعوام من 2014 إلى 2017، كما تمت المحافظة على مستويات آمنة من معدلات البطالة في حدود أقل من 4%، نتيجة الاستمرار في تنفيذ المبادرات والبرامج للمحافظة على هذه النسبة.

ارتفاع العجز في الميزانية

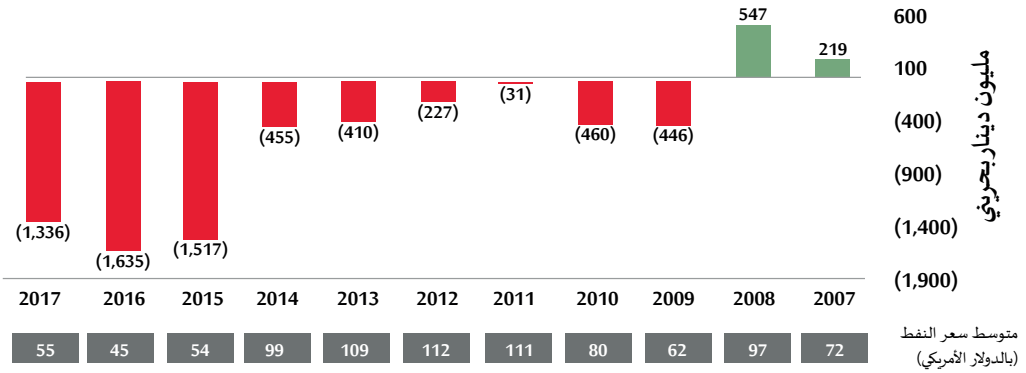

وعلى الرغم من النجاح الذي تم تحقيقه في تنويع الاقتصاد عبر تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن هذا لم ينعكس على الإيرادات الحكومية غير النفطية، إذ إن الإيرادات النفطية شكلت ما يقارب 75% من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2017. وقد أدى ارتباط الإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى النمو المنخفض في الإيرادات غير النفطية للحكومة، إلى عجوزات متتالية في الميزانية العامة، تقدر بحوالي 10.02% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وتراكم الدين العام ليصل إلى 87% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية النصف الأول من العام 2018.

ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

* نهاية النصف الأول من عام 2018

إن معالجة هذا الوضع ومواجهة هذه التحديات، والحفاظ على الاستقرار النقدي، ومواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، تتطلب بذل جهود حثيثة لتعزيز قوة الاقتصاد الوطني وتنويع قطاعاته بما يضمن الحفاظ على مكتسبات المواطنين، ويحقق تطلعات التنمية المستدامة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، في ظل تعزيز الوضع المالي واستدامته وتنويع الإيرادات واستعادة توزان الموازنة العامة.

ومن هذا المنطلق تم وضع برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع المقبلة (2019-2022) ليركز على تحقيق تنمية شاملة، بما يترجم توجهات جلالة الملك المفدى والتي جاءت في كتاب التكليف وفي خطاب جلالته عند أداء الحكومة لليمين الدستورية، وكذلك في افتتاح الفصل التشريعي الخامس، مع مراعاة متطلبات المرحلة القادمة.

التوجهات العامة

إن حكومة مملكة البحرين تركز في عملها على ثوابت أساسية قائمة على مبادئ العدالة والتنافسية والاستدامة، وتحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات الحكومية بحلول عام 2022، والتنمية المستدامة.

وسيكون التوجه الأساسي في المرحلة القادمة هو الوصول للتوازن المالي مع المحافظة على نمو اقتصادي إيجابي واستقرار نقدي من خلال برنامج محدد يؤدي لتصويب وضع الموازنة العامة والدين العام، مع ضمان جودة واستدامة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والإسكانية، وما حققته البحرين من نسب عالية في عدد من المؤشرات كتعزيز الإنفاق الحكومي على هذه الخدمات، مع الاستمرار في متابعة إدماج احتياجات المرأة البحرينية في جميع برامج التنمية الشاملة، واستدامة الجهود الوطنية لتقدم المرأة التي ترتقي بالاستقرار الأسري وترفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال تضمين برامج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، إلى جانب النهوض بقطاعات الثقافة ورعاية الشباب والرياضة.

ويأتي على رأس الأولويات خلال الفترة المقبلة تعزيز منظومة الدفاع وتوفير مجتمع يسوده الأمن والاستقرار اللذان يمثلان الأساس لعملية التنمية، وتحقيق العدل الذي يدعم تطور المسيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتكريس التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في كل ما يخدم أهداف التنمية، وتعزيز العلاقات الخارجية.

وسيتم العمل على تطوير البنية التحتية بما يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الإيجابي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، والاستمرار في تطوير شبكات الطرق والصرف الصحي، وتعزيز جاهزية البنية التحتية للطاقة والمياه والطاقة النظيفة، ورفع كفاءة واستدامة الخدمات المقدمة.

وفي مجال البيئة واستخدام الموارد، سوف يتم العمل على تنظيم الحماية والاستدامة البيئية، وتحسين كفاءة استخدام وترشيد استهلاك الموارد والطاقة، وتشجيع إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والاستثمار فيها.

أما عن الأداء الحكومي، سيتم العمل على رفع كفاءة وفاعلية القطاع الحكومي، ورفع إنتاجية الموظف العام وتشجيع الإبداع والمعرفة والابتكار، وتعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية، وتحسين التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء في كافة المؤسسات العامة.

تعمل الحكومة على تنفيذ هذه التوجهات، مع الحفاظ على مكتسبات المواطن الحالية، ودون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية.

تطمح الحكومة من خلال برنامج عملها إلى تحقيق الأهداف العامة التالية

الاستثمار في المواطن من خلال تعزيز وتطوير واستدامة الخدمات الحكومية في التعليم والصحة والخدمات الأخرى

المحافظة على مجتمع يسوده الأمن والاستقرار

تعزيز التنمية الشاملة في إطار تحقيق توازن مالي يواكب ويحافظ على النمو الاقتصادي الإيجابي

دفع القطاع الخاص ليتبوأ دوراً أكبر كمحرك رئيسي في عملية التنمية لخلق فرص نوعية للمواطنين وللعمل والاستثمار

ترسيخ قواعد الاستخدام الأمثل للموارد وضمان استدامتها للأجيال القادمة

استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تفعيل التشريعات والمبادرات الداعمة لاستقرار الأسرة وتحقيق التوازن بين الجنسين

استمرار تمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية المحفزة للنمو ولخدمة المواطنين

إعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيسي إلى المنظم والشريك و تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية

دعم الإبداع والتفوق ودور المرأة والشباب والرياضة في جميع البرامج والمبادرات الحكومية

ستسعى الحكومة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال الأولويات التالية:

أولاً: تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع

ثانياً: الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية

ثالثاً: تأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة

أولاً: تعزيز الثوابت الأساسية للدولة والمجتمع

يهدف هذا التوجه إلى توفير مجتمع يسوده الأمن والاستقرار، وتحقيق العدل الذي يدعم تطور المسيرة الديمقراطية وفق مبادئ ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين، مع الاستمرار في جهود التنمية الشاملة واستيعاب المجالات التشريعية المستحدثة، وتعزيز العلاقات مع مختلف دول العالم، والمنظمات الدولية والإقليمية.

ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ السياسات والمبادرات التالية:

1. حفظ الأمن والاستقرار

- الاستمرار في تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية وتطبيق القوانين وتأصيل مبدأ سيادة القانون.
- تعزيز قدرة الأجهزة المعنية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.

2. تعزيز العلاقات الخارجية

- تعزيز سبل التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الشقيقة والصديقة.
- تعزيز دور المملكة في المنظمات الإقليمية والدولية والتعاون معها.

3. تعزيز النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان

- الارتقاء بآليات التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- تعزيز التنظيم التشريعي لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها في ضوء أحكام ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين والالتزامات الدولية للمملكة.
- تعزيز العمل السياسي والحقوقي في ظل الثوابت الأساسية للدولة وفق ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين.
- تطوير قطاع الإعلام والاتصال.
- تعزيز القطاع العدلي وتحسين إجراءات التقاضي.

4. تطوير المنظومة التشريعية

- مواكبة التشريع لالتزامات المملكة إقليمياً ودولياً بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ووفقاً للدستور.
- مراجعة وتحديث التشريعات في جميع القطاعات بما يتناسب مع المتغيرات المرحلية وبما يحافظ على مكتسبات الوطن والمواطن.

ثانياً: الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية

يهدف هذا التوجه إلى تقليص العجز في الميزانية العامة واستقرار الدين العام، والوصول للتوازن المالي بين المصروفات والإيرادات مع نهاية عام 2022، مع الاستمرار في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي، واستقطاب الاستثمارات بما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل الواعدة للمواطنين، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية وتنظيم وتنمية قطاع النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما في ظل اكتشاف أكبر حقل للنفط والغاز بمملكة البحرين.

وستعمل الحكومة على التقدّم للسلطة التشريعية بعدد من مشروعات القوانين التي تهدف بشكل أساسي لتعزيز استدامة الصناديق التقاعدية تجاه الأجيال الحالية والقادمة بما يضمن قدرتها على الإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسبة.

ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ السياسات والمبادرات التالية:

1. تنفيذ برنامج التوازن المالي

- تحقيق التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات الحكومية من خلال تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي مع إقرار برامج تعويض موازية للمواطن إذا ترتب على تنفيذ هذه المبادرات المساس بمكتسباته أو تحميله أية أعباء إضافية.

2. تحقيق نمو اقتصادي مستدام

- تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو.
- تنويع الاقتصاد المحلي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (النفط، الصناعات التحويلية، الخدمات المالية، الخدمات اللوجستية، السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).
- تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للقطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي.
- تعزيز وتطوير البيئة الاستثمارية لتشجيع الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال.
- استقطاب الاستثمارات الخارجية والخبرات الداعمة لاقتصاد مستدام.
- تطوير صناعة المعارض الدولية وجعل مملكة البحرين وجهة إقليمية ودولية للمعارض والاجتماعات.
- تعزيز البرامج الثقافية بما يسهم في تعزيز قطاع السياحة الثقافية.
- المواصلة في تحسين ربط البحرين بالأسواق الإقليمية والدولية.
- تفعيل السياسات المتعلقة بالقطاع العقاري وتعزيز التشريعات التنظيمية للقطاع.
- تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- تعزيز قطاع السياحة في المجالات الرياضية والصحية والتعليمية وغيرها لتكون رافداً من روافد الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فيها.

3. دعم سوق العمل وتعزيزدور المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة الداعمة للنمو الاقتصادي

- الاستمرار في توفير فرص عمل للمواطنين وتهيئة الشباب لمتطلبات سوق العمل.
- الاستمرار في توفير البرامج الداعمة لضمان نمو بيئة الأعمال.

4. الحفاظ على استدامة الصناديق التقاعدية

- تعزيز استدامة الصناديق التقاعدية بما يضمن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأجيال الحالية والقادمة.
- تقديم الحكومة مشروعات القوانين الكفيلة بتقليل العجز الاكتواري، بما يضمن قدرة الصناديق التقاعدية على الإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسبة.

ثالثاً: تأمين البيئة الداعمة للتنمية المستدامة

يهدف هذا التوجه إلى الارتقاء بالخدمات المقدمة والداعمة للتنمية الشاملة، وإعداد رأسمال بشري يساهم في النجاح الاقتصادي على المستويين الشخصي والوطني، وتعزيز الخدمات في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل وبيئة التمكين، مع رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تنفيذ السياسات والمبادرات التالية:

1. تطوير البنية التحتية وسياساتها بما يدعم التنمية المستدامة

- وضع واعتماد سياسة وطنية تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال وضع تدابير للمحافظة عليها كثروة وطنية.
- تطوير السياسات والتكامل في الأنظمة والإجراءات التي تسهل تنفيذ مشاريع البنية التحتية والاستثمار فيها.
- الاستمرار في تطوير شبكات الطرق والصرف الصحي.
- تعزيز جاهزية البنية التحتية للطاقة والمياه ورفع كفاءة واستدامة الخدمات المقدمة.

2. ضمان جودة واستدامة الخدمات الصحية

- إعادة هيكلة النظام في القطاع الصحي، بما يعزز بحرنة الوظائف.
- تنفيذ برنامج الضمان الصحي.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصحي.
- تعزيز كفاءة وفعالية الخدمات الصحية.
- تعزيز النظام الرقابي على القطاع الصحي لرفع الجودة والسلامة.
- تفعيل البرامج الصحية لتعزيز الصحة ومكافحة الأمراض.
- تعزيز خدمات الصحة العامة لرفع المستوى الصحي العام.

- وضع نظام تقييم وطني شامل لقياس جودة الخدمة الصحية للمرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة.
- إقامة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في المحافظات التي تحتاج إلى ذلك.

3. ضمان جودة الخدمات التعليمية

- الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية لمواكبة أفضل الممارسات.
- الاستمرار في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومخرجاته لخدمة القطاعات الأخرى.
- تحسين جودة التعليم والتدريب الفني والمهني مع ضمان مواءمتها مع متطلبات سوق العمل.
- الارتقاء بجودة عمل الكادر التعليمي وإدارة المدارس.
- الاستفادة من التجارب الدولية وأفضل الممارسات لتطوير المؤسسات التعليمية.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع التعليمي.

4. توفير خدمات إسكانية ملائمة ومستدامة

- تطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامة الخدمات الإسكانية.
- العمل على توفير ما لا يقل عن 25,000 وحدة سكنية جديدة خلال الأربع سنوات القادمة وفق جدول زمني لكل عام.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والتوسع في برنامج مزايا لتوفير الخدمات الإسكانية وبما يسهم في زيادة وتنوع الحلول الإسكانية للمواطنين.
- تقديم حلول إسكانية مبتكرة ومتنوعة للمواطنين.

5. ضمان جودة الخدمات الاجتماعية والتمكين المجتمعي

- تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.
- تعزيز تلبية احتياجات الطفل والأسرة في الخدمات المقدمة.
- ضمان تحقيق التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص في كافة الخطط والبرامج والخدمات وبما يتسق مع أهداف الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية.
- الاستمرار في دعم وتمكين ورعاية الشباب والرياضة من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير قطاع الشباب والرياضة (استجابة).
- ضمان استدامة حصول المسنين على الخدمات الاجتماعية والرعاية اللازمة وتوفير الحماية لهم.
- تطوير البرامج الخدماتية والتأهيلية والرعائية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إشراكهم في مختلف القطاعات.
- تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر ذوي الدخل المحدود، مع زيادة الدعم المقدم لهم.
- تمكين مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز دورها التنموي.

6. تنظيم الحماية والاستدامة البيئية

- مواكبة التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية لأفضل الممارسات البيئية.
- تطوير استراتيجيات وطنية لحماية الأوساط البيئية وتعزيز الوعي البيئي وتفعيلها.
- تعزيز إدارة المناطق المحمية، وحماية واستدامة تنوع الحياة الفطرية.
- إدارة المخلفات والمواد الخطرة للتقليل من آثارها.
- تفعيل الرقابة لحماية المناطق البحرية.

7. تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة

- تحسين كفاءة ترشيد استهلاك الموارد والطاقة.
- تشجيع إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والاستثمار فيها.
- دعم تطبيقات المباني الخضراء ورفع معايير كفاءتها.
- الاستمرار في المحافظة على الثروة البحرية وتنميتها لضمان استدامتها.
- وضع استراتيجية للاستخدام الأمثل للمياه والحفاظ على الموارد المائية.

8. الشراكة مع القطاع الخاص

- الاستعانة بالقطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات الحكومية مع المحافظة على بحرنة الوظائف وجودة الخدمات المقدمة.
- تطوير التشريعات والأطر القانونية ذات العلاقة.

9. رفع كفاءة وفاعلية القطاع الحكومي

- تطوير الخدمات ومراكز تقديم الخدمة لتحقيق رضا وثقة المتعاملين.
- مراجعة وتحديث هندسة العمليات والخدمات الحكومية وتكاملها بين الجهات الحكومية.
- تعزيز ثقافة التميز وتطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز مبادئ التنافسية لتحقيق الإنجازات.

10. رفع إنتاجية الموظف الحكومي وتعزيز الإبداع والمعرفة والابتكار

- تطوير سياسات الموارد البشرية في القطاع الحكومي.
- تمكين قدرات وكفاءات موظفي القطاع الحكومي من خلال التدريب والتطوير المستمر.
- تعزيز الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي.
- خلق بيئة حاضنة للبحوث والإبداع.

11. تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية

- تفعيل أدوات الرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية.
- تعزيز الآليات لمتابعة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- تطوير دور مجلس المناقصات والمزايدات.
- تطوير الإجراءات واللوائح الداخلية للجهات الحكومية بما يعزز المساءلة والشفافية.
- تطوير إجراءات وعمليات الشراء والمدفوعات الحكومية.
- تحسين ممارسات متطلبات الحوكمة.
- تطوير وتعزيز التعاون مع السلطة التشريعية والجهات الرقابية.

12. تحسين التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأداء الحكومي

- تعزيز مفهوم التخطيط الاستراتيجي المبني على توافر المعلومات والإحصائيات الدقيقة ونشر ثقافته.
- تنفيذ برنامج عمل الحكومة باستخدام مؤشرات أداء قابلة للقياس.
- تقييم مستوى الخدمات الحكومية من خلال نظام واضح وشامل لقياس رضا المنتفعين بتلك الخدمات.

13. تبني التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات الحكومية

- تشجيع الانتقال إلى خدمات الحوسبة السحابية.
- تعزيز الأمن السيبراني.
- تعزيز التحول إلى الخدمات الإلكترونية.
- توفير المعلومات المكانية وحوكمتها.

14. الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية

- الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية.
- الاستمرار في تنفيذ المشاريع الخدمية للمواطنين في مجالات الصحة والتعليم والإسكان.
- الاستمرار في إنشاء وتطوير المرافق العامة.
- تطوير البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري.

والله ولي التوفيق،،،